ما الاشتراك الدّلاليّ؟

نحو تحديد جديد للاشتراك الدلالي(1)

ماري ستيفنس

ترجمة: حافظ إسماعيلي علوي(2)

كلية الآداب الرباط

خلص جورج كليبر Kleiber في سنة 1999م، إلى تعريف توافقي للاشتراك الدلالي، وهو التعريف الذي أضحى مرجعًا في هذا الخصوص. فعندما نتحدث عن الاشتراك الدلالي فإننا نتحدث "أوّلا عن معان متعدّدة تقترن بشكل لغوي واحد، وثانيا عن معان لا تبدو مستقلّة، بل متعالقة فيما بينها" (كليبر، 1999: ص55). وقد لاحظ كليبر أن هذا الإجماع يتلاشى حالما يتعلق الأمر بمحاولة تحديد مفهوم **المعنى** تحديدا دقيقا أو طبيعة العلاقة التي تربط بين المعاني.

وبناء عليه، فإن هذا التعريف لن يكتمل، ولن يصبح عمليّا ما لم نرفده بالتدقيقات اللازمة. لذا فإننا نسعى هنا إلى النظر في مفهومين اثنين يسمحان لنا بتدقيق مفهوم **المعنى**، من جهة، وبتبيُّن طبيعة العلاقة التي تربط بين معاني لفظ مشترَك دلالي من جهة أخرى. وهذان المفهومان هما "**المظلّة التجريديّة**" و"**الوُجوه**". ولمّا كانت مسألتا المعنى والإحالة متعالقتين، فإننا سنتناول أيضا مفهوم **المرجع** اعتمادا على نظرية **الوُجوه** التي يطرحها كروز *Cruse*.

1. المظلّة التجريدية: هل تستحقّ أن تكون موضوعا للدراسة؟

1.1. تعريف

لا جدال في أنّ مسألة العلاقة بين معاني المشترك الدلالي هي مسألة مركزية في تعريف الاشتراك الدلالي. فلضبط هذه الظاهرة، بإمكاننا محاولة وصف اكتساب وحدة معجمية مّا

معنى جديدا بعد حدوثه، وإنّنا بذلك إنّما نطرح استحالة التكهّن بذلك الاكتساب مسبقا، فالوصف والتفسير لا يقومان إلا على المعاني المعترف بها للمشترَك الدلالي.

وثمّة حل ثان يتمثّل في طرح ما يسمّى عادة "**المظلّة التجريدية**"، أي المظلة التي "تغطّي" كلّ معاني المشترَك الدلالي. فهذه "المظلّة" ضرب من التعريف العام والمجرد للكلمة لا تضطلع بوصف العلاقة بين هذه المعاني المختلفة فحسب، بل تضطلع أيضا بهيكلة محتواها الدلالي كما أنها تستشرف استعمالاتها. وفي هذه الحالة فإننا نقرر أن "نختزل الاستعمالات في عدد محدود من المعاني النمطيّة، وأن نضع عنوانا عامّا لهذه المعاني في شكل تعليمات مجرّدة تسمح بضبط إمكانيات ورود الكلمة عن طريق الاستنتاج" (ماري Mari، 2000: ص17)؛ أي عن طريق استعمالاتها السياقية. وفي هذا النموذج يتم الحفاظ على الفرق بين أحادية الدلالة والاشتراك الدلالي. وهكذا "بالنسبة إلى الكلمة الأحادية الدلالة، فإنّ وجود عدد من المعاني المخصوصة يتوسّط العلاقة بين التعليمات والاستعمال(ات) " (المرجع نفسه).

2.1. المظلّة التجريدية وخصائص المرجع العرضية:

لكي نوضّح نموذج تفسير الاشتراك الدلالي اعتمادا على المظلّة التجريدية، فإننا نعتمد نظرية الأشكال الخطاطية. فبحسب فكتوري وفوكس Victorri et Fuchs، يتحقق "معنى الملفوظة نتيجة حركة مزدوجة، ما دام هذا المعنى ينتج عن معنى التعبيرات التي تكوّنه، وما دام معنى هذه التعبيرات في الاتجاه المعاكس ينتج عن المعنى العام للملفوظ نفسه". (فكتوري & فوكس، 1996: ص46). هذا التصور للمعنى تصوّر بنائي؛ بمعنى أنه يطرح [فكرة] أن السياق يسهم في توسيع المعنى؛ وهذا يعني أنّ المعنى "يُبنَى" في السياق. وهذا البناء يتم إنجازه وفق عملية(3) الاستدعاء والاستحضار. وهكذا، وبحسب فكتوري فإن "كل وحدة تستدعي عناصر من المشهد التلفّظي الذي يستحضر بدوره عناصر جديدة" (فكتوري، 1997: ص54)؛ وذلك أن المشهد التلفّظي هو "فضاء إدراكي" (المرجع نفسه: ص49) يتقاسمه المتحاورون.

وتتأصّل عمليةُ الاستدعاء والاستحضار هذه في أوجه خطاطية تسمح بوصفها وبضبط عدم استقرار وحدات اللغة؛ أي قدرتها على تغيير شكلها عند اتصالها بوحدات أخرى، وتسمح كذلك بضبط عدم اكتمالها الذي يجعل استدعاء السياق ضروريا كي تبني معناها التّام؛ إذ يناسب كل كلمة، حتى تلك المتعددة الدلالات، شكلٌ خطاطي يعكس كل استعمالاتها. وهكذا فإن الشكل الخطاطي غير المستقر يصبح مستقراً بفضل اكتماله عند اتّصاله بالسياق فينتج معنى مكتمل البناء كليا ومشهدا كلاميا مستقرا.

وفي إطار هذه النظرية يقترح بيتوتي Bétoté مثلاً شكلاً خطاطيًّا لكلمة raison (4) "لمّا كانت اللفظة **س** مبنيّة مسبقا بحيث ينجزها فاعل أو تتميّز به فإنّ "raison" تشير إلى إسناد معْلم يفتح الطريق للوصول إلى **س'** وفي الوقت نفسه يوصل إلى **س"** حيث يشير إلى حالة الأشياء المنجزة أو المميّزة باعتبارها هدفا (يُقرَّر أو يرغب فيه أو يُتمنّى)، و **س'** حالة الأشياء لمكوّنَي البديل المرفوع". (بيتوتي 2002، ص 60).

ويرى فيكتوري *Victorri* أنّ الاشتراك الدلالي "في نظام اللغة، هو أثر لسيرورة عملية ذهنية تتراوح بين الشكل الخطاطي غير المستقر وبين العدد اللامتناهي من مؤثّرات المعنى القابلة على الدوام للتمييز في ظروف الكلام المخصوصة" (فيكتوري، 1997: ص59)؛ وبالفعل فإن فيكتوري يفسر ذلك بألاّ وجود لتناقض بين الشكل الخطاطي غير المستقر "لقابل للتغيير، والفعّال في الكلام" وبين الاشتراك الدلالي باعتباره "تعددا للقيم في اللغة" (المرجع نفسه، ص60)، بل على العكس من ذلك يوجد تكامل بين الاثنين به "يبرّر اتساق النسق ومرونته"؛ لأن هذين المستويين ضروريان لوصف "دينامية بناء معنى الملفوظات" (المرجع نفسه). فافتراض شكل خطاطي كهذا يهدف إلى تفسير الصلة بين معاني أي مشترَك دلالي بطريقة شمولية، وليس بتناول تلك المعاني كل زوج على حدة كما تطرحه الصيغة التفسيرية الأولى؛ أي دون مظلة تجريدية. (انظر أعلاه).

وعلى الشاكلة ذاتها، فإن اقتراح كاديو ونيمو Cadiot et Nemo بناءَ معنى واحد لكل كلمة اعتمادا على خصائص المرجع العرضية يهدف إلى بناء هيكلة شاملة للمحتوى الدلالي للمشتركات الدلالية. فقد ميز كاديو ونيمو الخصائص الجوهرية (خ ج)، والخصائص العرضية (خ ع) التي تعرّف بكونها "العلاقة التي نقيمها مع [الشيء] " (كاديو ونيمو، 1997: ص24). فهذه العلاقة سواء أكانت "فاعلة" أم "غير فاعلة" هي "الشكل المخصوص الذي يتخذه الاتصال بالشيء موضوع الفعل" (المرجع نفسه). ويمثل كاديو ونيمو بكلمة ليل nuit التي تعيّن ظاهرة طبيعية (خ ج)، ويمكنها أن تحيل أيضا على الوقت الذي ننام فيه (خ ع)، حتى في فنلندا حيث لا يوجد ليل فعليٌّ لأشهرٍ عدة.

ويبيّن كاديو ونيمو أنّ السمات الدلالية التي وظفتها نظرية المعنى المرجعيّ التقليدية في وصف المحتوى الدلالي للوحدات اللغوية هي خصائص جوهرية (خ ج)، في حين أنّ الخصائص العرضية (خ ع) ينبغي أن تكون في "صلب وصف معاني الكلمات" (المرجع نفسه، ص26)، لأنّ "خصائص الاسم العرضية هي التي توضّح مجمل استعمالاته المَعْجمة، بالإضافة إلى استعمالاته غير المَعْجمة" (المرجع نفسه، ص28). ويقوم هذا التصوّر للمعنى على الفكرة التي مؤداها أن "الدلالة اللسانية لا تكون متاحة إلا عبر دراسة تنوُّع الاستعمالات ولا يمكن إدراكها بطريقة أخرى" (نيمو، 2003، ص91). فعلم الدلالة بحسب كاديو ونيمو هو بالأساس قضية خصائص عرضية وليس قضيّة خصائص جوهريّة: فالخصائص العرضية تسمح بتبيُّن كلّ استعمال ممكن للكلمة، بما في ذلك الاستعمالات الظّرفيّة الخالصة وغير المتواضع عليها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نسمي زبوناً كلَّ شخص يكون محلّ اهتمام منا بما في ذلك من نعيّن له قاتلا مأجورا لتصفيته (كاديو ونيمو، 1997، ص28-29) (5) ، وبالكيفية نفسها يمكننا أن نسمّيَ "**علبة**" كلّ شيء يناسب التّعريف الوظيفيّ لشيء ش1 يحوي ش2/ ينتج ش3، حيث تدلّ ش1 على موقع العلبة" (كاديو 1994، ذكره كليبر 1999، ص42)(6).

يطرح كاديو ونيمو، إذن، وجود معنى عامّ لكلّ كلمة، يمثّل جميع استعمالاتها، ويختصّ ليضطلع بتسمية الأشياء. ومثال ذلك، بحسب نيمو، أن فهم استعمالات لفظة table (**طاولة**) "يتمثل إذن، بالاعتماد على التعليمات [التي تشفرها اللفظة] (وفي سياق الحال، هي خصيصة عرضيّة موضوعها المركزي هو تقابل نضّد/خصّص)(7) في تحديد مجموعة المواضيع المُقترنة بالخصيصة العرضيّة (طبيعة ما هو منضّد، وغايته، وشكل التخصيص، الخ) وكذلك تأويل سياقيّ للتنضيد نفسه" (نيمو، 2003، ص99).

هذه الرؤية ليست أحادية الدلالة إلا ظاهريّا؛ ذلك أنه لا تقابل كلّ لفظة خصيصة عرضيّة واحدة غير مكتملة بل تتغيّر الخصائص العرضية كل مرّة يضاف فيها مرجع جديد. فعندها تخضع الخصائص العرضيّة لـ"تغييرات" (كاديو ونيمو، 1997، ص32). فالدّلالة بوصفها خصيصة عرضيّة ليست سوى القاسم المشترك الأدنى للمعاني التي تكتسبها اللفظة في السّياق. وهذا لا يُقصي إمكان استعمال مصطلح **الاشتراك الدّلاليّ**.

3.1. مناقشة:

إنّ لنظريتيْ الأشكال الخطاطيّة ووصف المعنى بواسطة الخصائص المرجعيّة العرضيّة الفضل في دراسة معنى الكلمات في علاقة مباشرة باستعمالاتها. فهما تمكّنان من تفسير إمكانية استعمال الكلمة نفسها للدّلالة على مراجع تكون أحيانًا شديدة التّنوّع وتواجه الرّبط بين معاني الألفاظ المشتركة دلاليًّا بشكل عامّ.

ومع ذلك فهما تُثيران القضايا نفسها، ومنها، بادئ ذي بدء أن النظريتين، تسمحان بالتكهن بكلّ استعمالات كلمة ما، حتى تلك التي لم تتحقق فعليا. وهكذا فإنّ تعريف كاديو لكلمة (boîte) (8) يهدف إلى تمثيل كلّ "العلب" الممكنة: علبة السّرعة وصندوق البريد وكذلك أماكن اللهو والعمل، الخ (كاديو، 1994، ذكره كليبر 1992، ص48) وقد لاحظ كليبر مع ذلك أنّ "لفظتي **محفظة وحقيبة** تناسبان التعريف الخطاطيّ **للعلب والصّناديق** الذي وضعه كاديو،

ومع ذلك لا نسمي **المحفظة والحقيبة** علبا أو صناديق" (كلايبر، 1999، ص48). ويمكننا أن نلحظ الملحظ نفسه فيما يتعلّق بتعريف نيمو لكلمة **طاولة** (table). فإذا كنّا نستطيع فعليا أن نستعمل كلمة table(**tte**) لوحة (9) الدّولاب أو الخزانة؛ للدلالة على الجزء المستوي الذي نضع عليه الأشياء، فإنه لا يجوز على سبيل المثال تسمية الجزء المسطح من التّلفاز طاولةً على الرّغم من أننا نستطيع أن نضع عليه أشياء عديدة (10). لقد شدد كاديو ونيمو، بهذا الخصوص، أن خ ع الملتصقة بكلمة ما لا تفرض استدعاء كل المراجع التي تطابق هذه الكلمة (كاديو ونيمو، 1997، ص28). إلاّ أنّ تعريف معنى كلمة اعتمادا على مصطلحات (خ ع) هو طرح أقوى مما هو مطلوب، لأنه يسمح بالتنبؤ بكل استعمالات هذه الكلمة، بما في ذلك تلك التي لا ينجزها المتكلمون فعليّا.

كما أن نظريّة الأشكال الخطاطيّة، لا تمثّل كل الاستعمالات الفعليّة للكلمة إلاّ في بعض الأحيان، وهي شبيهة في ذلك بنظريّة الخصائص العرضية. وهكذا لا نعلم أيّ استعمال من استعمالات كلمة (raison) [= سبب، مبرر، حُجّة، عقْل...]، يمكن للشّكل الخطاطيّ الذي اقترحه بيتوتي أن يفسّره حقًّا. ففيما يتعلّق بوصف معنى (*boîte*) اعتمادا على الخصائص العرضية، يلاحظ كليبر أنّ عبارة (*boîte crânienne*) [=الجمجمة] وإن كانت تحوي الدماغ، فإنّها تستجيب بدرجة أقلّ للضّرورة الوظيفيّة للإنتاج أو للإتاحة الذي يطرحه الجزء الثّاني من تعريف كاديو (كليبر، 1999، ص48).

وأخيرا بإمكاننا أن نتساءل عمّا إذا كانت التفسيرات باعتماد مصطلحي الخصائص العرضية والأشكال الخطاطية قادرة فعلا على "التنبؤ" باستعمالات لفظة ما، لأن اللسانيّ لا يستطيع استنتاج هذه الاستعمالات إلا انطلاقا من الاستعمالات المثبتة بشواهد. أي بعمليّة ما بعديّة.

4.1. المظلّة التجريدية أداة لوصف المشتركات الدلاليّة

إن فاعلية التعريفات المعتمدة على المظلة التجريدية، وعلى الخواصّ الخارجية تتجاوز الحد المطلوب بسبب كونها موغلة في التجريد بالدرجة التي لا تستطيع معها أن تصف بمفردها استعمالات لفظة معينة. ولنقل بعبارة أخرى إنها تلاقي صعوبات جمّة في إعطاء تفسيرٍ مُرضٍ لمجمل الاستعمالات الفعلية للفظة المشتركة؛ كلفظة raison: عقل/ سبب، أو لفظة (*fenêtre*: نافذة/ إطار، على سبيل المثال. بل إن هذه التفسيرات عاجزة عن القيام بذلك، في حين أنّها تجيز أيضا استعمالات لا شواهد عليها (كما في boîte علبة، محل) و table طاولة/ لوحة)، مثلا). إنّها أشدّ فعاليّة من اللزوم أو أقل ممّا ينبغي، ومع ذلك تظل المظلّة التجريديّة مفيدة في هيكلة المحتوى الدلالي للمشتركات الدلاليّة التي يضطلع بها اللسانيون.

ولنذكر في هذا المقام كيف ميّز تراسي (*Tracy*) بين التعريف القاموسي التقليدي "الذي يشبه إرشادات الاستخدام للمستعمِل المتوسّط" وبين الدلالة المعبر عنها بـالخصائص العرضية التي "تلائم ملاءمة كبيرة ترسيمة تقنية يستخدمها المهندسون المختصون والميكانيكيون في عملهم (تراسي، 2001 ص91). والتمييز نفسه يمكن القيام به بين التعريف القاموسي التقليدي والتعريف باعتماد المظلة التجريدية. لنذكر على سبيل المثال الفعل "*jouer*" (لعب) في الفرنسيّة، حيث نرى أنّ تعريفاته في "مكنز اللغة الفرنسيّة الالكتروني" تَرِدُ كالآتي: "يفعل شيئا مّا ليتسلّى، أو يلهو (فلان يتحرّك/ يلعب) "أو يتحرّك بسهولة كما يحدث أثناء اللعب/ عدم الثبات" (شيء ما يتحرّك). وهذه التعريفات تسمح للمتكلّم العادي بفهم هذا الفعل وتوظيفه، في حين يطرح الشكل الخطاطي الذي اقترحه روميرو- لوبس (*Lopes-Romero*) بالنسبة إلى "*jouer*" (لعب) أنّ هذا الفعل "يشير إلى أنّ مجموعة من الخصائص **س** موضع استعمال تكتسب به استقلاليّة أو تحتفظ بها. وتنشأ هذه الاستقلاليّة من خلال تقسيم يضفي على تلك الخاصيّات **س** وضع الجزء الذي

ينفصل عن الكلّ" (روميرو- لوبس، 2002، ص66) هذا الطرح لا سبيل إليه إلاّ باعتباره وسيلة تحليل خاصّة باللسانيين دون غيرهم.

2. الوجوه: شكل من أشكال الاشتراك الدلالي:

تصادر نظرية الوجوه التي طرحها كروز (*Cruse*) أيضا مسألة الربط على مستوى آخر، ليس بين المعاني فقط بل على مستوى المعنى الواحد.

1.2. عرض

الوجوه "ليست معاني، بل هي مكونات معنى ما" (كروز، 2003، ص132). ولتوضيح نظرية الوجوه التي طرحها كروز، نسوق المثالين التاليين المقتبسين عن كليبر (1999، 87):

أ. أعادت ماري طلاء النافذة. (Marie a repeint la fenêtre)

ب خرج بول من النافذة. (Paul est sorti de la fenêtre)

فمن منظور كروز ولكي نعلّل اختلافات التأويل التي نجدها بين استعمالي "أ" و"ب"، أو بعبارة أخرى القراءتين الممكنتين للفظة "*fenêtre*" (نافذة)، فإننا نعتبر أن هذا العنصر يقابل "المفهوم العام" الذي يتضمن الوجوه [هنا "الإطار"] الذي حددناه في "أ" و[هنا "الفتحة"] الذي يظهر في "ب". فكل وجه من وجوه اللفظة يناسبه مرجع مختلف؛ أي إطار النافذة في ""أ" وفتحة النافذة في "ب".

2.2. الوجوه ومعنى الاشتراك الدلالي:

يقدم كروز تغيّر الوجوه باعتباره شكلا هامشيّا من أشكال الاشتراك الدلالي؛ أي باعتباره غير طرازي (كروز، 2003، ص132)(11).

وبالفعل، لا سبيل إلى الخلط بين التعدّد الدلالي وبين تباين المعاني السياقية للفظة أحاديّة الدلالة، لأن "مكونات" المعنى التي يعزلها كروز تمثل سمات مشتركة مع المعاني التقليدية. فهي مستقلة كما أنها مندرجة بصورة قارّة في اللغة. بيد أنها ليست متنافية؛ أي إنه

بالإمكان ورودها مجتمعة، على عكس معاني المشتركات الدلالية النموذجية؛ إذ إن تنافر معاني مشترك دلالي كلفظة "*plateau*" (طبق، صوان، مرتفع) يتجلى في أن هذه المعاني لا يمكن أن ترد معطوفة الواحدة مع الأخرى في السياق نفسه، في حين أن هذا ممكن في وجوه النافذة (*fenêtre*) (كروز، 1996، ص95، ورد في كلبير، 1999، ص92):

ج. ؟ هذا المرتفع (*الصوان) ثقيل، ولكنه مكتظ بالسكان وتغطيه الغابات.

د. خرج بول من النافذة التي أعادت ماري طلاءها.

وتستدرك جاكي (*Jacquey*) بالقول إن هناك ألفاظا من الممكن أن تكون ذات محمول مزدوج وإن "بدرجات مختلفة وبتشكّلات متباينة" (جاكي، 2005، ص109)(12)، كما هي الحال بالنسبة إلى لفظة "*ville*" (مدينة) مثلا، باعتبار أنّ خاصيّة المشترك الدلالي النموذجيّة هي أنّ معانيه السياقيّة مستحيلة الوقوف معًا في السياق نفسه استحالة مطلقة (انظر: طبق، صوان، مرتفع).

ومع ذلك لا بد من جعل التنافر بين معاني الألفاظ المتعددة الدلالات نسبيّا غير مطلق. وبالفعل فإنّ روبرت مارتان (*R.Martin*) لا يعتبر معاني لفظ متعدد الدلالات متنافرة إلا من منطلق "النموذج القاموسي" للاشتراك الدلالي (مارتان، 2001، ص42)؛ إذ حيث تُعرض معاني الألفاظ المتعددة الدلالات باعتبارها متمايزة. بل متنافيتان متنافية، على الرغم من قرابتهما القرابة بينها. فبحسب مارتان، يبدو أن لهذا النموذج عيب ثمة عيباً في هذا النموذج، وعيبه هذا يكمن في أنه يضعف حجة الاسترسال (*continuum*) التي نجدها يقطع خط التواصل (*continuum*) الذي نجده بين معاني المحتوى الدلالي للمشتركات(13). وهذا الاسترسال التواصل الذي يكوّن المحتوى الدلالي للمشتركات يسمح لهذه المعاني التي تشكلت باعتبارها أقطابا أن تُدرَج في توفيقات. إلا أن مارتان يبرر النموذج القاموسي بأكمله، وذلك لأسباب ثلاثة: أولا "توجد بشكل غير قابل للطعن انقطاعات في الاسترسال التواصلي": فنحن لا نخلط بين "النجد"

(جغرافيا) و"النجد" (العلبة) (المرجع نفسه، ص47). ثانيا "ليس بإمكان ظواهر الاسترسال إدراك أنه جاء انطلاقًا من معان [...] تمّ تمييزها مسبقا" (المرجع نفسه). وهكذا يمكننا أن نقرر الاسترسال التواصلي بحساب مدى قرب المعاني الحافّة التي نلاحظها من الأقطاب التي تمّ تبيّنها في المعاجم. ثالثا بإمكان المعجم إذا كان مفصّلا بما فيه الكفاية، كما هو الشأن بالنسبة إلى "مكنز اللغة الفرنسية"، أن يجرد عددا من الأقطاب المنفصلة.

فعند تحليل العلاقة بين معاني مشترَك دلالي ما علينا أن نتذكّر إذن، أن هذه المعاني ليست سوى أقطاب معزولة في صلب الاسترسال.

3.2. مناقشة:

انتقد كليبر نظرية الوجوه لكروز واقترح بدلا منها مبدأ الكناية المدمجة métonymie intégrée (14) لتفسير الظواهر نفسها. فتبعا لكليبر وعلى عكس كروز، لا وجود لتغيير في المرجع. فالمحتوى الخبري لا يحرّك سوى جزء من المرجع الكلي. ويستلزم مبدأ الكناية المدمجة أن تكون لأجزاء المرجع العام خصائص تسمح بتحديد الكلي بتمامه. بعبارة أخرى، فإن "ما يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل، هو كون الخصائص المعنية بارزة بطريقة أو بأخرى أو صائبة بالنسبة إلى الكل" (كليبر، 1999، ص99) (15). ففي جملة "أعيد طلاء النافذة"، مثلا، تسمح لفظة "النافذة" بالإشارة إلى إطار النافذة (جزء من الكل "نافذة") ولا يكون ذلك ممكنا إلاّ لأن عمليّة طلاء الإطار لها تأثير في كامل المرجع؛ أي النافذة. فحتى وإن لم ندرك إلاّ جزءا من النافذة، فإن اللفظة تشير إلى الكل بتمامه. ليس ثمّة إذن، إلاّ مرجع واحد وهو النافذة.

وظف كليبر مصطلح **وجوه** ليشير إلى أجزاء كلّ مّا، يمكن أن يصبح واحدها بارزا في الاستعمال بفضل الخبر. لقد استعمل كُلٌّ من كروز وكليبر مصطلح وجوه، ولكن اختلفت وجهة نظر كل واحد منهما بشأن المفهوم الذي يحمله. فهو يشير بالنسبة إلى كليبر إلى

الخصائص المرجعية، في حين تشكل الوجوه بالنسبة إلى كروز سمات دلالية، يحيل كل واحد منها على مرجع مختلف(16).

إن السؤال الذي يطرح في الحالتين، هو معرفة ما إذا كان بالإمكان الإحالة على جزء بمفرده أو أن نعتبر المرجع "كلاّ" بالضرورة. بالنسبة إلى روبرت مارتان فإن مرجع كلمة "كتاب"، على سبيل المثال، لا يمكن أن يكون غلافه فحسب هو مجلّد الكتاب، لأنه "لكي يكون ثمة كتاب، لا بد من أن يكون هناك تجميع متزامن للأوراق والعلامات التي يفترض أن تقرأ، أي المجلد والنص" (مارتان، 2001، ص42). ومع ذلك، يرى أندري بوريو (*Borillo Andrée*) (1999)، حسب ما يذكره عنه كروز (1986)، أنه يمكننا الإحالة إلى مكونات شيء ما دون أن نرجع بالضرورة إلى الشيء بكامله. ولهذا الغرض لا بدّ أن تتضمن تلك المكوّنات ثلاث خصائص. أولا، أن يكون للجزء بعض "الاستقلالية قياسا إلى الشيء في كليته": وحتى وإن كان المكون غير قابل تلقائيّا للفصل عن الشيء، فإنه "بإمكاننا أن نواصل الإحالة عليه"، إذا تم تناول المكوّن بشكل معزول كما هي الحال في قولنا "هذا يشبه مدخنة مصنع" (بوريو، 1999، ص61). ثانيا، "تخصيص غير اعتباطي" وواضح لحدود المكون، كما هي الحال في الغطاء أو الباب (المرجع نفسه، ص62). ثالثا. ينبغي أن يكون للجزء "وظيفة محددة بشكل من الأشكال": فمكونات الشيء"أساسيّة بالنسبة إلى شكل الشيء" وهي تقوم في الوقت نفسه "ببعض الأدوار في هيكلته وتنظيمه" (المرجع نفسه). فعلى سبيل المثال فإن للكتاب بصفة عامّة غلافا. وقد أضاف بوريو Borillo شرطا رابعا كي نتمكّن من الإحالة على جزء من الشيء فحسب. ينبغي أن يشتمل الجزء على "خاصيّة اختيارية" *optionnel caractère*: "ففي المطلق كل المكونات ضروريّة لظهور الشيء في تمامه، ولكن ليس شرطا أن تحضر كل تلك المكونات كي يحافظ على هويّته"؛ أي "كي نعرفه بصورته وشكله، وكي يواصل القيام بالدور الذي ننتظره منه" (المرجع نفسه). وبتعبير آخر، يمكن أن تعوّض بعض مكونات الشيء دون أن يفقد هذا الشيء

"خصائصه الأساسية، ودون أن يفقد فيها تسميته" (المرجع نفسه). فعلى سبيل المثال، يمكن أن نتحدث عن سيارة بدون عجلات شريطة أن يكون "ما تبقى من الشيء ممثلا بما فيه الكفاية لتشكيله كي يستمر في الوجود" (المرجع نفسه، ص53). وعلى العكس من ذلك، من الصعوبة بمكان تصور شجرة دون جذع أو كتاب دون صفحات (المرجع نفسه).

يبدو إذن، أن لفظة "نافذة" (*fenêtre*)، على سبيل المثال، يمكن أن تحيل على إطار النافذة فحسب. ومع ذلك لا بدّ من قيود تضبط هذه العمليّة وهي: بروز جزء يستعمل للإحالة على الكل عند كليبر، وخاصيّات العناصر المكوّنة عند كروز وبوريلو. ويبدو أنّ الفجوة بين نظرية كليبر ونظرية كروز تتلاشى، حتى وإن فسّر كليبر هذه الظواهر من منطلق مرجعي بحت، في حين وصفها كروز في المستوى الدلالي. وهكذا سيكون من المعقول تصور تلاؤم تفعيل جزء من المرجع اعتمادا على الخبر مع تفعيل جزء من المعنى المرتبط باللفظ.

إذا قبلنا بإمكان تغير مرجع من الكلّ إلى الجزء، نستطيع القول إن كل وجه للفظة ما، وكل مكون لمعناها يمتلك الخصائص نفسها التي لمعاني لفظ مشترك الدلالة: فهو مستقل، مندرج بشكل دائم في المعجم الذهني للمستمعين ويحيل إلى مرجع(17). فنحن نستطيع، إذن، أن نقول كما فعل كروز (2003، ص132)، وبفضل فتوحات علم الدلالة الطرازي la semantique du prototype بوجود مشتركات دلاليّة نموذجيّة ومشتركات تمثل تمثيلا هامشيّا مقولة **الاشتراك الدلالي**، فالوجوه لا تزال جزءا منه، حتى وإن كانت تقع في أقصى حدود الظاهرة.

3. الشكل الهامشي للاشتراك الدلالي والاسترسال:

يمكننا الذهاب إلى أبعد من ذلك بالقول إن الوجوه هي محطّة في طريق الاسترسال تقع بين الاشتراك الدلالي وأحاديّته. وبالفعل فقد أشار بريزار Brisard وفان ريلاير *Van Rillaer* ودومينيك (2001) إلى وجود توافق يتسع باطراد لاعتبار الاشتراك الدلالي ظاهرة تتوسط طريق الاسترسال بين الاشتراك اللفظي والإبهام. والأمر كما يقول بالفعل، ففي الاشتراك

اللفظي، يحيل الدالّ الواحد على مدلولين لا رابط بينهما. أما معاني اللفظ في الاشتراك الدلالي فهي مترابطة. في حين أن اللفظة المبهمة ليس لها سوى دلالة واحدة، فهي فرديّة الدلالة حتى وإن "ظلت مفتوحة" (فوش، 1996، ص23). ويبيّن بريزار وفان ريلاير ودومينيك كيف يمكن أن يتطوّر المشترك الدلالي ليصبح مشتركا لفظيا عبر الزمان إذا لم يعد المخاطبون يدركون العلاقة بين المعاني. والباحثون الثلاثة يؤكدون " أن العنصر المبهم يمكن أن يصبح متعدّد الدلالات إذا وسَّعت مجالات معانيه الاستعمالات الإبداعيّة والمتكرّرة المنجزة في سياقات مختلفة جدّا رغم دقّتها "(2001، ص263). أمّا آنيّا (في السانكرونية)، فبالنسبة إلى مخاطبين مختلفين، بل حتّى بالنسبة إلى مخاطب واحد فرد في سياقات مختلفة، فيمكن أن تبدو اللفظة أحيانا من المشترك الدلالي وأحيانا أخرى من المشترك اللفظي. ويمكن أن نرى في بعض الألفاظ أيضا مشتركات دلاليّة أو ألفاظا مبهمة، وذلك لأن التعدد الدلالي يمكن أن يولّد، في الخطاب، التباسا في المعنى لا يميّزه عن الإبهام إلا الشيء الذي يوجده. يمكننا القول إذن، إن ظاهرة الاشتراك الدلالي، التي تقرن بين التعددية والاسترسال بين الدلالات (انظر مثلا ب أعلاه)، تجد مكانها بين التعددية والاشتراك اللفظي والإبهام الذي يتّسم أساسا بالأحادية.

يمكن أن نضيف إلى هذا الاسترسال أحادية الدلالة عن طريق الإبهام، وذلك أنه ليس للفظة أحادية الدلالة سوى معنى واحد. وبالفعل، يجب أن نشير إلى أننا نعرّف الألفاظ أحادية الدلالة عادة بوصفها ألفاظا يقابل دالّها مدلولا واحدا (ليمان ومارتان-بيرتي، 2005، ص72). من هذا المنظور، فإن وحدة لسانية مبهمة هي إذن، لفظ أحادي الدلالة. فاللفظ أحادي الدلالة يمكن أن يكون له معنى محدد بعيدا كل البعد عن ضبابية الدلالة سمة الإبهام. فتفاديا للخلط بين هذا النوع الثاني من أحادية الدلالة والإبهام، نفضل تخصيص مصطلح "*monosémie*" (أحاديّ الدلالة) للحالات التي يكون فيها المعنى دقيقا. بيد أنه لا يمكننا أن نحدد انطلاقًا من هذه الدرجة في عدم الدقة كيف نستطيع وصفَ معنى ما بأنه مبهم.

باستطاعتنا إذن، أن نختزل خطاطة الاسترسال بين الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي. وبالطريقة نفسها التي تجعلنا نرى استرسالا بين الاشتراك الدلالي والاشتراك اللفظي، يمكن أن نعتبر أنه يوجد استرسال بين الاشتراك الدلالي والأحاديّة الدلاليّة (*monosémie*)، فالمعنى المتعدد (وجوه) يشكل محطّة في طريق الاسترسال، بين المعاني المتعددة (الاشتراك الدلالي الطرازيّ) والمعنى الوحيد (الإبهام والأحاديّة). وبالفعل، فإنه في حالة bureau (مكتب) مثلا، فأحد المعاني "*bureau personnel travaillant dans un*" "طاقم موظفين يعملون في مكتب" (حسب "مكنز اللغة الفرنسية الإلكتروني")، يمكن أن يكون، في الأصل، وجها من وجوه هذه الكلمة، مثل كون "مجموعة" [*Collectivite*] كما أنّها وجه من وجوه كلمة *ville* (مدينة)؟. من جهة أخرى، لا بدّ من الإشارة إلى أن تمييزا حاسمًا بين المعنى والوجه لن يكون سوى نتيجة النموذج القاموسي الذي يدخل التمايز في ذلك الاسترسال بين معاني المشتركات الدلاليّة والوجوه التي تسمح بتشكل تلك المعاني.

ونظرا إلى أنّنا نقبل أن يكون الاشتراك الدلالي مقولة تتمحور حول الطراز (*prototype*)، فإنّه بإمكاننا أن نفترض انطباق الأمر نفسه على الاشتراك اللفظي والأحاديّة. وبناء عليه، يمكننا تحديد نواة للاشتراك اللفظي الطرازي والاشتراك الدلالي الطرازي والأحاديّة الطرازي، محددة باعتماد معايير دقيقة مترابطة في استرسال، يمر عبر الوجوه والإبهام.

ويمكننا أن نختزل الاسترسال على النحو الآتي، الدوائر التي تمثل مختلف المقولات، وتمثّل **س** النواة الطرازية، وتمثل التقاطعات بين الدوائر الحالات الوسيطة بين مختلف الظواهر .

4. خاتمة:

تطرح مقاربة فيكتوري البنائية مبدأ موحدا يصف الصلة بين معاني لفظة مّا. وينبغي ألا ينظر إلى هذا المبدأ إلا باعتباره فرضية عمل يمكن التحقق منها وتقييمها فقط من منظور اتساقها وملاءمتها لمجموعة من استعمالات الوحدات المدروسة. لا يتعلّق الأمر إذن، إلا بأداة

تقنية مقصورة على اللسانيين فقط. بيد أن هذه النظرية تسعى حقّا لوصف المحتوى الدلالي لألفاظ مشتركة الدلالة. كما تسعى أيضا إلى وصف مختلف استعمالات الألفاظ وشروط توسعها الدلالي. وبالفعل، فلا يمكن ظهور استعمال جديد ومعجمته إلاّ بفضل هذا المبدأ. وهذا يفسر لماذا لا يمكن أن تدلّ الألفاظ كما اتفق على كلّ شيء أو أن اللفظ الواحد إلى كلّ مرجع. والنظرية التي دفعت ضرورة التبرير تلك إلى أبعد مدى هي نظرية كاديو ونيمو؛ القائمة على فكرة خصائص المرجع العرضية حيث لا يتكوّن معنى لفظة ما إلا من عناصر تفسر كل استعمالات تلك اللفظة، بما في ذلك الاستعمالات العرضية.

وتطرح نظرية الوجوه عند كروز، أيضا، مسألة الرابط، ولكن داخل المعنى الواحد. إلاّ أنّ الأمر لا يتعلق بالتغيرات السياقية للفظ أحادي الدلالة لأن "مكونات" المعنى التي تعرّف إليها كروز تمثل سمات مشتركة مع المعاني التقليدية، أي الاستقلالية، والانخراط الدائم في نظام اللغة وإمكانية الإحالة على مرجع. لقد أثبتنا أن الاشتراك الدلالي مقولة يستجيب فيها اللفظ الطرازي لثلاث معايير تحديدية:

(أ) ارتباط معانٍ متعدّدة بشكل واحد؛

(ب) وجود رابط بين هذه المعاني؛

(ج) قدرة المشترك الدلالي على الإحالة إلى مراجع متعددة منفصلة.

فتغير الوجوه هو عنصر (من بين عناصر أخرى؟) يقع على درجة أدنى في تمثيله لهذه المقولة. لذا تفرض دراسة المشتركات الدلاليّة أن نضع في اعتبارنا أن هذا المحتوى الدلالي استرسال مُتَّصِل يمكننا أن نتعرّف فيه إلى أقطاب نستطيع تحليلها، في حالة المشتركات الدلالية غير الطرازية إلى وجوه تترابط كذلك فيما بينها.

Marie Steffens (2011): "Qu'est-ce que la Polysémie? Vers une Nouvelle Définition de la -1 169. linguistique, numéro spécial Journées de linguistique, 2011, p159- -1 Polysémie", in: Langues et

2- أتوجه بالشكر الجزيل إلى **الأستاذين الفاضلين عبد الرزاق بنور ومحيي الدين محسب** على قراءتهما لهذه الترجمة وتجويدها، واقتراح مصطلحات دقيقة فكت الكثير من مغاليق النص الأصلي، والشكر موصول إلى الصديق العزيز الدكتور **صابر الحباشة** على ملاحظاته الوجيهة.

3-مفهوم (processus) في الإدراكيات يعني (عملية إدراكية cognitive process) أو (عملية ذهنية mental process)؛ مثل الانتباه، والذاكرة، واستعمال اللغة، والتخطيط، والاستدلال، وحل المشكلة، واتخاذ القرار... ولذلك أفضل ترجمتها في هذا السياق بعملية ذهنية. وحول هذا المفهوم انظر:

Albert Newen (2015):What are cognitive processes? An example-based Approach. In: Synthese, published online: 15 July 2015.(المترجم)

4-ننوه هنا إلى أنّ كلمة *raison* الفرنسيّة متعدّدة الدلالات إذ تعني عقل، منطق وكذلك سبب، مبرّر... (المترجم).

5-**كما في التعبير المصري الدارج: خلّصْ على الزبون؛ بمعنى اقتُل الشخص المتفق على قتله.** (المترجم)

6-ينبغي التنويه هنا إلى أن *boîte* بالفرنسية كلمة متعددة الدلالات؛ فمن دلالاتها: العلبة عامة أو الصندوق والحقة والجمجمة، وتعني النادي الليلي، والمصنع والمؤسسة والمحل عامة، ولها عشرات الاستعمالات الخاصة، ونشير هنا إلى مقال كاديو 1994 «*une boîte'ce qu-est'qu :objets et sémantique lexicale'représentation d*?» الذي صدر بمجلّة «*French Language Studies*» عدد 4، ص ص1-23. (المترجم)

7-نحيل هنا على مقال نيمو 2003 (هامش للمترجم):

Indexicalité, unification contextuelle et constitution extrinsèque du réfèrent.

وقد صدر هذا المقال بمجلة *Langages* سنة 2003، ص ص88-105. يشير نيمو في مقاله هذا إلى تعدد دلالات لفظة "table" في الفرنسية وكيفية استعمال التعليمات باختلاف التراكيب *disposer une table* (تنضيد الطاولة أو تهيئها، و*disposer d'une table* (الطاولة مخصصة لفلان، أي تحت تصرفه) التي تستعمل فيها الألفاظ موضوع التحليل كل مرة في تحديد جميع الدلائل المقترنة بالخصائص المرجعية العرضية كطبيعة الشيء المنضّد وهدفه وشكل تنضيده،... وكذلك تأويل سياقي لتعليمات فعل التنضيد نفسه" (نيمو، 2003، ص99). ففعلا "نضّد" و"خصّص" العربيين يترجمان فعلا واحدا متعدد الدلالات في اللغة الفرنسية هو فعل "disposer" حيث تقابل عبارة " *disposer la table*" في العربية "نضّد الطاولة" وتعرّب عبارة "*disposer de la table*" بـ"خصّصت له الطاولة".

8-وتستعمل كلمة "*boîte*»"الفرنسيّة بمعنى صندوق أو علبة عامّة، ولكنّها اكتسبت مجازيا معنى المكان المكعب أو المغلق مهما كان كالجمجمة وصندوق تحويل السرعة في السيارة وبخاصّة الحانة أو الملهى الليلي والمصنع، ومنه كل أماكن العمل (هامش للمترجم) .

9-لا يمكن ترجمة (*table*) في هذا السياق بـ"طاولة"، بل بـ"لوح". (هامش للمترجم)

10-يُشار إلى أنّ مثال التلفاز هذا ينطبق على الشّكل التّقليديّ له لا على الشّكل المتطوّر وفق نظام شاشة العرض البلّوري السائل (LCD) أو نظام الصّمّام الثّنائيّ الباعث للضّوء (LED)، إذ يكون التّلفاز في هذين النّظامين غير سميك. نقلا عن ملاحظة أوردها صابر الحباشة في مقالته: "منظورات نقدية للاشتراك الدلالي: راستييه- ستيفنس- ريمر"، مجلة أنساق، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، العدد 1، 2017، ص ص207 – 227. (المترجم).

11-في السبعينات أنشأت أليانور روش (*Rosch Eleanor*) منوالا نظريّا تتمحور فيه العناصر التي تنظّم إدراكنا حول نموذج مكوّن من «أفضل ممثّل للمقولة» (كلايير 1990، ص47-48).

12-لا تورد صاحبة المقالة البيانات المرجعية الخاصة بجاكي، أو بعملها العلمي الذي تحيل إليه. والحق أنها هي إيفلين جاكي (Evelyne Jacquey) لسانية فرنسية باحثة في جامعة لورين. وعملها الذي تشير إليه صاحبة المقالة هو:

- (2005). Ambiguïté lexicale et quantification: une modélisation de la polysémie logique. In F. Corblin & C. Gardent (Eds.), Interpréter en contexte (pp. 107–142). Paris: Lavoisier. (المترجم)

13-للتذكير فإنّنا نتحدث عن الاسترسال عندما نكون غير قادرين على رسم حدود واضحة بين ظاهرتين مثلا، نعتبرهما حدّين (أو قطبين) ثمّ نعرّف الحالات باعتبارها إمّا تابعة لهذا أو لذاك. يستعمل راوكو (*Raukko* 2003) وكذلك جل الباحثين في اللسانيات الإدراكية مصطلحي "شبكات المعاني" (*réseaux sens de*) و"كتلة مرنة" (*masse flexible*) وليس استرسال بالمعنى الحقيقي. في حقيقة الأمر، ذلك لا يغيّر شيئا: يتّسم الاشتراك الدلالي بتعدد المعاني المترابطة الواحد مع الآخر دون تمييز واضح مع قابليّة التعرّف عليها بفضل المنوال القاموسي.

14-عادة ما يلجأ كلبير إلى هذا المبدأ عند تناوله الإحالة غير المباشرة كما هو الشأن في كتابه الصادر سنة 1989.

15-ننوّه إلى ضرورة عدم تمثّل العلاقة بين الجزء والكل في معناها الحرفي. فالعلاقة بين المدينة والمجموعة السكانية ليست علاقة جزء/ كل في معناها الحرفي.

16-انظر لوبا (Lebas) الذي يرى أنّ "المفاهيم المنضوية" (لوبا، 1997، ص38) تناسب بالأحرى نظريّة كروز، في حين يقترب كلبير أكثر من نظريّة «المناطق المرجعيّة النّشطة» التي يطرحها لنغاكير (1984).

17-إلاّ أنّ الأمر لا يتعلّق بصنف المراجع نفسه: فالمراجع الخاصّة بكل وجه من الوجوه ليست سوى "استعمالات متزامنة [...] لصنف أو لمقولة مرجعيّة، في حين يشير كل معنى من معاني لفظة متعدّدة الدلالات إلى صنف حقيقي من الأشياء" (كلبير، 2005، ص55).

المراجع:

- BÉTOTÉ, Akwa (2002) Les emplois du mot raison entre singularité et régularité, Langue française, no 133, p. 54-62.
- BORILLO, Andrée (1999) Partition et localisation spatiale: les noms de localisation interne,

Langages, no136, p.53-75.

- BRISARD Frank, Gert VAN RILLAER et Sandra DOMINIEK (2001) Processing Polysemous, Homonymous, and Vague Adjectives, Cuyckens et Zawada (dir.), Polysemy in Cognitive Linguistics, Selected papers from the Fifth International Cognitive Linguistics Conference, Amsterdam, John Benjamins Publishing Co, p.261-283.
- CADIOT, Pierre (1994) Représentation d'objets et sémantique lexicale: Qu'est-ce qu'une boîte? French Language Studies, nº 4, p1-23.
- CADIOT, Pierre et François NEMO (1997) Pour une sémiogenèse du nom, Langue française, nº 113, p.24-33.
- CRUSE, Alan (1986) Lexical Semantics, Cambridge, Cambridge University Press.
- CRUSE, Alan (1996) La signification des noms propres de pays en anglais, Rémi-Giraud et Rétat (dir.), Les mots de la nation, Lyon, Presses Universitaires de Lyon, 93102.
- CRUSE, Alan (2003) Aux frontières de la polysémie: les micro-sens, Rémi-Giraud et Panier (dir.), La polysémie ou l'empire des sens, Lyon, Presses de l'Université de Lyon, p. 131-140.
- FUCHS, Catherine (1996) Les ambiguïtés du français, Paris, Ophrys.
- KLEIBER, Georges (1989) Référence indirecte ou de la divergence sur les anaphores divergentes, Cahiers de praxématique, nº 12, p. 53-74.
- KLEIBER, Georges (1990) La sémantique du prototype. Catégories et sens lexical, Paris, Presses universitaires de France.
- KLEIBER, Georges. (1999) Problèmes de sémantique. La polysémie en question, Paris, Presses universitaires du Septentrion.
- KLEIBER, Georges (2005) Quand y a-t-il sens multiple? Le critère référentiel en question, Soutet (dir.) La polysémie, Paris, Presses Universitaires de Paris-Sorbonne, p.51-73.
- LANGACKER, Ronald (1984) Active Zones, Proceeding of the Annual Meeting of the Berkeley Linguistic Society, nº10, p.172188.
- LEBAS, Franck (1997) Conséquences théoriques des frontières de la polysémie. Application au pronom il, Langue française, nº113, p. 35-48.
- LEHMANN Alise, et Françoise MARTINBERTHET, (2005) Introduction à la lexicologie. Sémantique et morphologie, Paris, Armand Colin, 2e édition.
- LEHRER, Adrienne (2003) Polysemy in derivationnal affixes, Nerlich et al. (dir.), Polysemy: flexible patterns in mind and language, Berlin/New York, Mouton de Gruyter, p. 219-232.
- MARTIN, Robert (2001) Sémantique et automate, Paris, Presses universitaires de France.
- MARI, Alda (2000) Polysémie et décidabilité. Le cas de «avec» ou l'association par les canaux, thèse de doctorat, Paris, Centre de linguistique théorique.
- NEMO, François (2003) La constitution extrinsèque du référent, Langages, nº150, p88-105.
- POTTIER, Bernard (1992) Sémantique générale, Paris, Presses universitaires de France.
- RAUKKO, Jarno (2003) Polysemy as flexible meaning: experiments with English get and Finnish pita, Nerlich et al.(éd.) Polysemy. Flexible Patterns of Meaning in Mind and Language, Berlin/New York, Mouton de Gruyter, p. 161-193.
- ROMERO-LOPES, Marcia (2002) Identité et variation du verbe jouer, Langue française, nº 133, p. 63-73.
- TRACY, Leland (2001) La polysémie lexicale: l'articulation entre la signification et la référence. Étude comparative de trois polysèmes en français et en anglais, thèse de doctorat, Université de Paris VIII.

- VICTORRI, Bernard et Catherine FUCHS, (1996) La polysémie. Construction dynamique du sens, Paris, Hermès.
- VICTORRI, Bernard (1997) La polysémie: un artefact de la linguistique? Revue de Sémantique et Pragmatique, nº 2, p. 4162. Le Trésor de la Langue Française informatisé (http://atilf.atilf.fr/tlf.htm).

****

صدر حديثا